

تحديات الاقتصاد الأخضر في العراق

مقداد عبد الوهاب الخطيب

مركز بحوث البيئة - الجامعة التكنولوجية

مستخلص

يواجه كوكب الارض تحديات جسام باتت مقلقة ومحط اهتمام دولي. تتلخص تلك التحديات في التأثيرات البيئية والاقتصادية المحتملة للتغير المناخي في ضوء معدلات غير مسبوقة للزيادة السكانية، مما حدا بالامم المتحدة على اطلاق مبادرة الاقتصاد الاخضر.

لم تغفل التنمية المستدامة عن ضرورة التفاعل الايجابي بين البيئة والاقتصاد من اجل بناء المجتمعات السكانية المستدامة حيث تتحقق شروط الانتاج والاستهلاك المستدامين في ظل بيئة نظيفة؛ خالية من المخلفات وانبعاثات كربون قليلة. ساهمت المستجدات الظرفية العالمية وبشكل فعال في ابراز الاقتصاد الاخضر كاحد الحلول الاساسية في مجابهة تحديات المرحلة والتاسيس لمواجهتها من خلال مؤتمر ريو 2012.

العراق جزء من منظومة دولية لايمكن له الا ان يتعايش سلميا مع متطلباتها ومنها الاقتصاد الاخضر الذي ولا بد ان يكون للمسار نحوه معوقات وتحديات كبيرة ستلقي بظلالها على مختلف جوانب الحياة في كافة مراحل التنفيذ. قد تكون هذه التأثيرات قاسية في البدء لكنها في النهاية ستكون في صالح التنمية المستدامة في العراق.

تبحث هذه الورقة في التحديات التي تواجه العراق في مساره نحو الاقتصاد الاخضر والفرص التي يمكنه اقتناصها لتشتيت التأثيرات المحتملة لهذا التوجه في ضوء واقع العولمة ومن خلال مفهوم التنمية المستدامة.

الكلمات المرشدة

العراق، الاقتصاد الاخضر، التنمية المستدامة، تحديات الاقتصاد الاخضر، مؤتمر ريو 2012، الامن الغذائي، احادية الموارد، مكافحة الفساد.

مقدمة

لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة الاستخدام الامثل والكفوء لرؤوس اموال المجتمعات السكانية المستدامة في تحقيق الاهداف التنموية للالفية الثالثة فقط، بل يتعداه الى تشبيك وتواصل

عبد الوهاب الخطيب

بناء هذه الاهداف. فالصلات الجوهرية بين الاهداف الثمانية وتأثيراتها على المجتمع تجعل من التنمية المستدامة، في ظل تقدم احداها عن الاخريات وبفاصل بعيد، امرا مستحيلا ومستبعدا. فالفقر والصحة والتعليم متلازمة في موجبات تطور حياة الفرد والمجتمع. ان ادراك الصلة بين الاهداف التنموية الثمانية لاي مجتمع، هو امر غاية في الاهمية لتشخيص العلاجات اللازمة لاستدامة الحلول للمعضلات التي تعاني منها الشعوب.

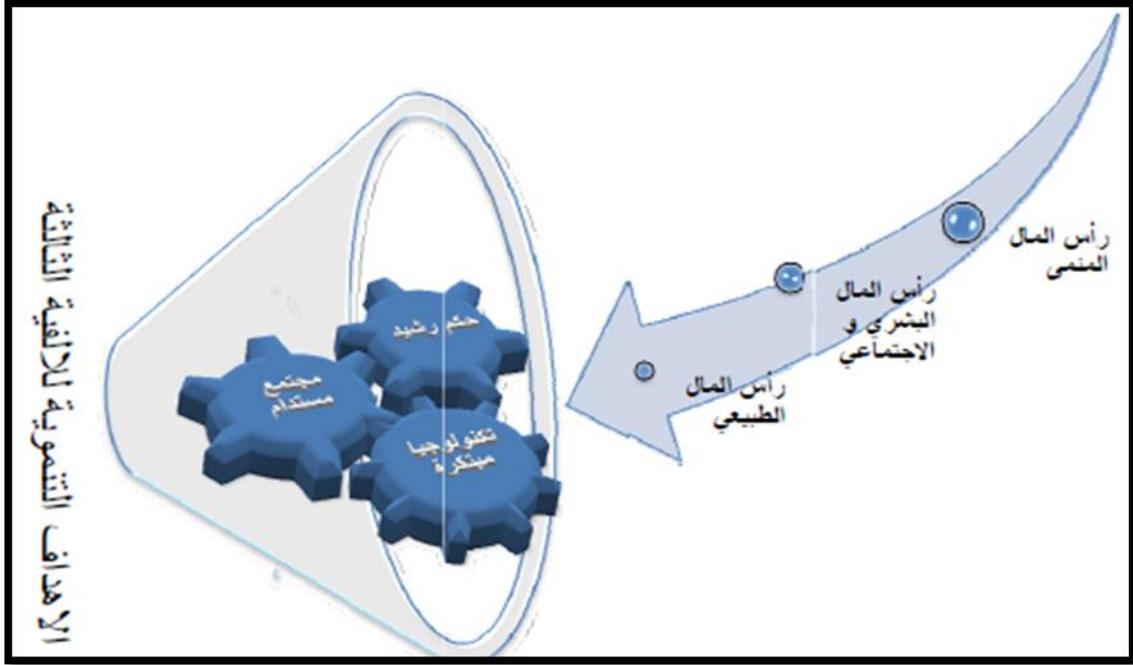
يمثل الاقتصاد الاخضر، وبرغم اثاره السلبية الآنية المحتملة، احد اهم الحلول الاستراتيجية في معالجة معوقات التنمية المستدامة في العراق، وبالي حال من الاحوال، فهو نتيجة حتمية لكون العراق جزء من منظومة دولية باتت مهددة المستقبل والوجود نتيجة عاملين اساسيين؛ الزيادة السكانية والتغير المناخي.

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة دعائم اساسية (المجتمع والبيئة والاقتصاد) تتكافل من اجل تحويل النمو التقليدي الى تنمية متجددة ومتصاعدة، مستمرة ولا تتوقف، تلك هي التنمية المستدامة والتي تم تعريفها من قبل لجنة برنيتلاند في اول استخدام للمصطلح عام 1987 بانها؛ تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون تهديد الاجيال القادمة في امكانية تحقيق احتياجاتهم [1]. ان عملية التحول نحو الاقتصاد الاخضر ليست بالهينة وتستدعي تعريف موضوعي وواضح لرأس المال (الممول لعملية التحول) واليات التحول (عجلات الاستدامة) ومديات واطر الاستفادة من المنتج التنموي في تعزيز وبناء الاهداف التنموية للالفية الثالثة او المحور عنها على الصعيد الوطني [2].

بقدر ما تخدم رؤوس الاموال الثلاثة (الطبيعي، البشري والاجتماعي، والمنمى) عملية التحول نحو التنمية المستدامة، فهي (رؤوس الاموال) تحتاج ايضا الى رعاية واهتمام وحسن استخدام. فمهما تكن وفرة رأس المال، فهو يحتاج الى ادامة مستمرة لكي يستدام. فالثروات الطبيعية، ومنها (النفط)، جزء مهم من رأس المال الطبيعي. فبرغم وفرته في العراق فهو مورد ناضب لا محالة ويجب مراعاة كميات استخراجها وكيفية تدويرها الى مواد تكون ذو فائدة اقتصادية اكبر وبالتالي تساهم بشكل اوسع في تحقيق الاهداف التنموية للالفية الثالثة [3]. هكذا هي ما يجب ان تكون عليه عملية استثمار رؤوس الاموال المتاحة، حيث يجب عدم التفريط باي منها وتسخير تدويرها لاجل تحقيق اهداف تنموية، استراتيجية وآنية، تصب في نهاية المطاف في ما تمثله الاهداف التنموية للالفية الثالثة؛ اجتناب الفقر والفاقة وتهيئة فرص للتعليم وتوفير الرعاية الصحية لكافة

عبد الوهاب الخطيب

افراد المجتمع وتأمين بيئة صحية واطلاق قدرات المجتمع كله دون تمييز او اقصاء وكذلك ارساء قواعد سليمة للمشاركة والتعاون بين الشعوب (شكل رقم 1).



شكل رقم (1) تدوير رؤوس الاموال الى اهداف تنموية

الاقتصاد الاخضر؛ اقتصاد التنمية المستدامة

يمكن تعريف الاقتصاد الاخضر على انه؛ ذلك الاقتصاد الذي يؤدي الى تحسين معيشة المجتمع، والانصاف فيما بين الجيل الواحد والاجيال المتعاقبة، وتقليل المخاطر البيئية ومعالجة شحة الموارد الطبيعية وتآكلها [4] [5].

لم يغفل، المختصون في التنمية المستدامة، يوماً عن اهمية الاقتصاد الاخضر في؛ تحقيق اقتصاد متين مستدام يتفاعل مع تحسين البيئة، وضمان العيش الرغيد والبيئة الصحية للمجتمع في حاضره ومستقبله. ان تحقيق "اقتصاد اخضر" يعني وببساطة توجيه كافة؛ التعاملات والتخطيط والفعاليات (التجارية والانشطة الصناعية والزراعية والخدمية) للدول بما يضمن بيئة سليمة وصحية وتوفير العيش الآمن (بكافة مقوماته) للمجتمع. ان الامن بمفهومه الحديث يتجاوز الامن العسكري الى الامن الغذائي والبيئي. فالمجتمعات باتت تهددها كوارث بيئية، تتجاوز تاثيراتها السلبية بكثير عما تخلفه النزاعات المسلحة من الدمار، وتتسبب تلك الكوارث في انتشار آفة الجوع والفاقة بما يفوق الحروب في مديات تاثير.

عبد الوهاب الخطيب

الاقتصاد الأخضر يحقق نموا وفرص عمل متأتية من استثمارات عامة وخاصة (قطاعات حكومية والقطاع الخاص) تؤدي الى؛ تقليص التلوث وانبعاثات الكربون، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، والحفاظ على التنوع الاحيائي وخدمات النظم الحياتية. تحتاج هذه الاستثمارات الى الدعم الحكومي، والاصلاح السياسي والتغييرات الاجرائية. ان مسار هذا التطور يجب ان يؤمن ويُعزّز، وعند الحاجة يعيد بناء، رأس المال الطبيعي لكونه مصدر اقتصادي اساسي له فوائد مجتمعية عامة وخصوصا للفقراء الذين تعتمد معيشتهم بصورة اساسية على الطبيعة [6] [7] [8].

مبادرة الاقتصاد الأخضر Green Economy Initiative اعلنتها برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP اواخر 2008. تتكون هذه المبادرة من مجموعة مكونات تهدف الى دعم وتحليل وصياغة السياسات الهادفة الى الاستثمار في القطاعات الخضراء من جهة ومن جهة اخرى اخضرار القطاعات غير النظيفة وغير المتوائمة مع البيئة [9] [10].

مما تقدم، وما طرح عن برنامج الامم المتحدة للبيئة، كونه المخطط الاول لاطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر، فثمة عناصر اساسية ستكون محاور بناء هذا الاقتصاد وسيكون مفهومه عالمي. وهذا يعني ضرورة التخطيط المسبق للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر، عن طريق تجديد التقنيات للمشاريع القائمة لضمان موائمتها للبيئة النظيفة واشتراط نفس النتائج للمشاريع الجديدة. كما يعني ذلك بدء مرحلة عالمية جديدة في متابعة مركزية دولية لدرجات (التلوث) والمتسبب به (الملوث).

ستشدد مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية خلال 4 - 6 حزيران 2012، وبعد عشرون عاما من مؤتمر قمة الارض الاول (ريو 1992)، لقاء جديدا على مستوى رؤساء الدول والحكومات لبحث مستجدات التنمية المستدامة [11] [12].

تتركز محاور المؤتمر Rio+20، وبحسب اعلان الامم المتحدة [13]، على:

1. الاقتصاد الأخضر في سياقات التنمية المستدامة واقتلاع الفقر.

2. التعاون المؤسسي العالمي على صعيد التنمية المستدامة.

عبد الوهاب الخطيب

في ضوء التقارير الصادرة عن الامم المتحدة فان التحول نحو الاقتصاد الاخضر في العالم سيحتاج الى ما يقارب 1.3 تريليون دولار امريكي في السنة وبما يعادل 2% من اجمالي الناتج المحلي العالمي موزعة على القطاعات التالية [14]:

- 362 بليون \$ لتطوير الطاقة المتجددة وزيادة كفاءتها.
- 194 بليون \$ في قطاع النقل. تشمل تطوير النقل الاخضر والنظيف وتأمين بنية تحتية من النقل العام ضامن لتخطيط عمراني مناسب للمدن الحديثة.
- 134 بليون \$ في البناء. تصرف على الحماية المبكرة من الظروف الجوية والكوارث الطبيعية المحتملة، بزيادة العزل الحراري ومقاومة الطقس.
- 134 بليون \$ في السياحة المستدامة والتي يمكن ان تهيئ لعدد كبير من الدول موارد اقتصادية اضافية فضلا عن حماية المنشآت السياحية من الاضرار البيئية .
- 108 بليون \$ للزراعة وبما يضمن زيادة الانتاج الزراعي والاستفادة القصوى من مياه السقي الشحيحة اصلا والحفاظ على خصوبة التربة.
- 108 بليون \$ في تأمين صيد الاسماك وادارة نقص المخزون السمكي، سيوزع في معظمها كتعويضات الى صيادي الاسماك (حيث ان الامم المتحدة تدعو الى خفض اساطيل صيد الاسماك الى النصف).
- 108 بليون \$ في جانب اعادة تدوير النفايات، لتقليل النفايات التي تدفن في المكبات الى 70% خلال العقدين القادمين.
- 108 بليون \$ في المياه والصرف الصحي للمساعدة في الحفاظ على امدادات المياه الموجودة حاليا، وتقليل اهدار المياه في السقي الزراعي وتأمين مياه الشرب الآمن والصرف الصحي الملائم لملايين من البشر.
- 76 بليون \$ في الصناعة لتحسين كفاءة الانتاج وتخفيض الهدر في استخدام الموارد الطبيعية.

- 15 بليون \$ لتقليل تجريف الغابات الى النصف خلال العشرين سنة القادمة.

ان تأمين مثل هذه الموارد لتحقيق هذا التغير النوعي في اقتصاديات الدول، وبرغم اهميته بيئيا ومجتمعيا على المدى المستقبلية في تحقيق التنمية المستدامة، لن يكون سهلا ومتيسرا وخصوصا للدول التي تعاني من تردي مقومات التشويق بين عجلات

عبد الوهاب الخطيب

الاستدامة الثلاث (اولا: الحكم او الادارة الرشيدة للموارد، وثانيا: المجتمع الواعي لمسؤوليته في التحول نحو التنمية المستدامة وثالثا: البحث والتطوير في استخدام التقنيات المبتكرة والاختراعات).

تحديات الاقتصاد الاخضر في العراق

في سياقات ما تقدم عن حتمية ومستلزمات التحول نحو الاقتصاد الاخضر في العراق فانه (الاقتصاد الاخضر) يواجه ثلاث تحديات اساسية، وهي متشابكة ومتصلة ببعضها ويجب العمل على حلها بشكل متلازم ومتواز وهي احادية الموارد والامن الغذائي ومكافحة الفساد.

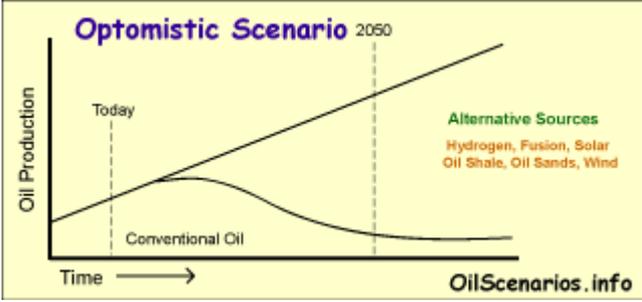
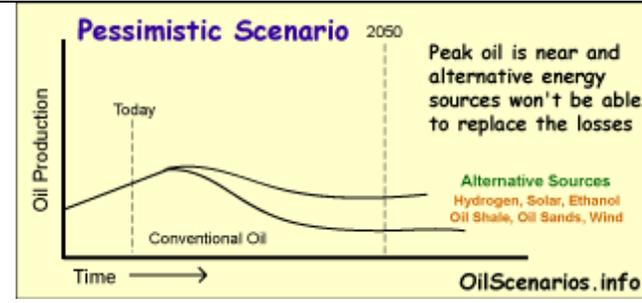
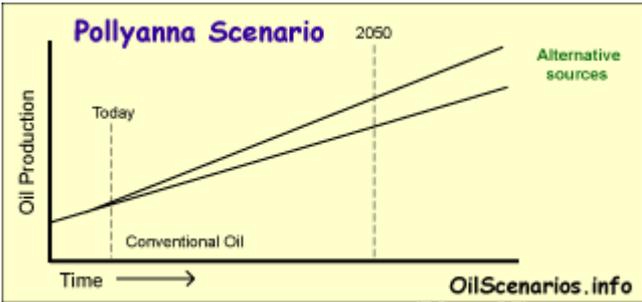
اولا: احادية الموارد

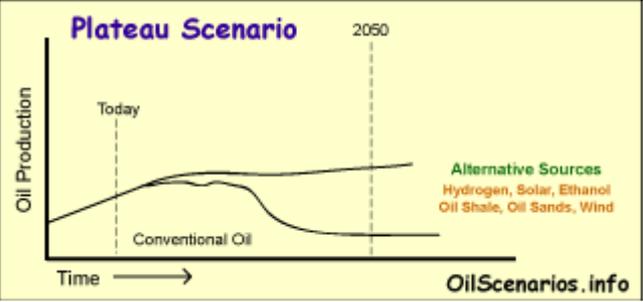
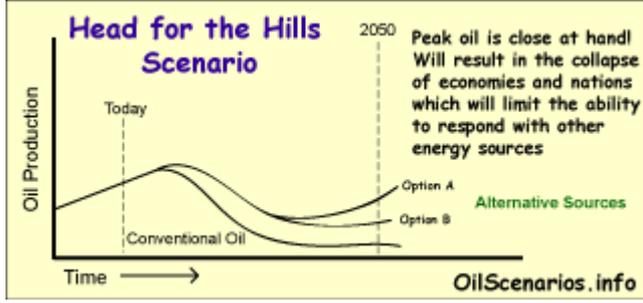
بحسب تقديرات عام 2010، تبلغ مدخولات العراق من العملة الصعبة 52,800,000,000 دولار امريكي وتسلسله هو 44 بين دول العالم من حيث وفرة المدخولات [15]. من الطرف الاخر، تمثل نسبة الايرادات النفطية الى الكلية 96.9 % للعام 2010 [16] و 88.8 % للعام 2011 [17] وهو بذلك يعد بمثابة المورد الاساسي، ان لم نقل الوحيد، للاقتصاد العراقي. العراق، وبحسب تقديرات بداية 2010، يمثل رابع خزين نفطي في العالم، حيث كان الاحتياطي النفطي له 115 بليون برميل. بعدها، وفي تشرين اول 2010، اكد السيد وزير النفط العراقي ارتفاع الاحتياطي النفطي العراقي الى 143.1 بليون برميل مما جعل العراق الثاني في تسلسل الاحتياطي النفطي العالمي [18].

في مفهوم التنمية المستدامة يمثل هذا المخزون من هذه الثروة احد رؤوس الاموال الطبيعية ويعد حسن التصرف به وضمان تحويله الى منجزات انمائية من اهم مهام الحكومات المتعاقبة في العراق. على ذلك يفترض الاخذ بنظر الاعتبار كافة الاحتمالات المستقبلية للنفط في العالم عموما، والعراق بشكل خاص. تنطلق هذه الاحتمالات من المعطيات الحالية والتوقعات المستقبلية في ضوء العولمة.

عبد الوهاب الخطيب

تبين السيناريوهات الخمسة التالية، والتي اعدت في مطلع القرن الحالي، التوقعات العالمية للنفط لما بعد 2050 وصلتها بالتنمية. تبين كافة السيناريوهات ضرورة تنامي الطاقة البديلة للنفط وحتمية تداولها في المشاهد التالية [19]؛

#	السيناريو (المشهد)	التوقعات (بحسب نص المصدر)
1		<p>المشهد المتفائل</p> <p>سيستمر الاقتصاد العالمي ولكن باستثمارات هائلة في استكشافات اضافية في الهيدروكربونات مع زيادة كبيرة في الاستخراج غير التقليدي للنفط مع التقدم في تقنيات الطاقة البديلة. بينما ستشهد فترات من تقلص الامدادات النفطية، فان قوى السوق ستكون كافية للتخفيف على زيادة الانتاج.</p>
2		<p>المشهد المتشائم</p> <p>"قمة النفط" وشيكة او قريبة جدا. لما كان التحول على نطاق واسع نحو الطاقة غير التقليدية والبديلة غير ممكن خلال الفترة القريبة القادمة، فان ازمة الفارق بين الطلب والعرض على الطاقة ستبقى لفترة قادمة تقارب 10-20 سنة.</p>
3		<p>مشهد بوليانا</p> <p>يستطيع النمو العالمي ان يستمر بدون اية تاثيرات جانبية سلبية للطاقة لفترة 30 سنة قادمة بينما ستشهد نفس الفترة تقدم نوعي متميز في تطوير الطاقة البديلة.</p>

<p>4</p>		<p>مشهد الاستقرار</p> <p>قمة الانتاج النفطي قريبة (ما بين 1-4 سنوات). على اية حال فان قوى السوق ستؤمن مستوى مستقر (هضبة سعرية) لعدة سنوات مما سيسمح للطاقة البديلة وغير التقليدية بالتطور السريع لتملئ الفراغ حين تهبط معدلات الانتاج النفطي. انه من المفهوم ان تلك التحولات ستؤثر على مجتمعات الدول دون النامية في سعيها لتأمين الطاقة ولسنوات طويلة مما سيؤخر النمو فيها ويؤثر على مستويات المعيشة. ذلك كله من الممكن ان يؤدي الى سوق عالمي غير مستقر لسنوات عدة وزيادة احتمالية تعرض العالم لصراعات تتولد نتيجة شحة الموارد.</p>
<p>5</p>		<p>مشهد رأس التلال</p> <p>الانتاج النفطي العالمي قريب الوصول لقمته. من المتوقع ان يتبع قمة الانتاج هبوط سريع في انتاج النفط لن يمكن للقوى الاقتصادية او بدائل مصادر الطاقة تعويض النقص. ان انحدار الطاقة سيؤدي الى عدم الاستقرار اسواق الاقتصاد العالمي وسيزيد من احتمالية الصراعات المسلحة على مستوى العالم من اجل الحصول على ما تبقى من حقول النفط والغاز.</p>

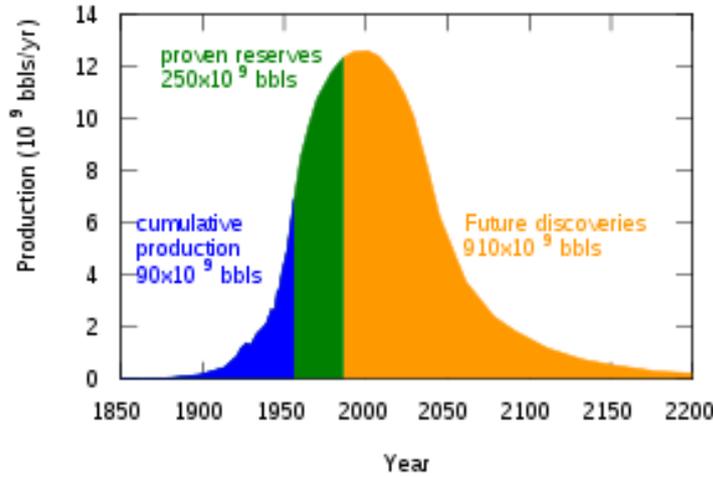
بالمقابل، يشير تقرير العمليات المشتركة للولايات المتحدة الامريكية للعام 2010 الى ان من اكبر التهديدات الامنية للولايات المتحدة تكمن في شحة امدادات النفط في

عبد الوهاب الخطيب

العام 2030 والتي، وبحسب التقرير، يجب ان تكون 118 مليون برميل يوميا، لن يمكن توفيرها عن طريق المصادر التقليدية المتوفرة واسواق الطاقة المتاحة حاليا [20].

في ضوء ماورد في المشاهد اعلاه وكما تؤكد مجريات الاحداث على الارض هناك مجمل امور يمكن تلخيصها بالآتي:

- 1- اهمية الطاقة لاستمرار النمو في العالم.
- 2- ضرورة تهيئة بدائل للطاقة، متيسرة كميًا ومجدية اقتصاديًا.
- 3- ربط الصراعات المستقبلية المحتملة (اقليميًا وعالميًا) بوفرة الطاقة والمخزون النفطي.
- 4- الحاجة الملحة للطاقة في استمرار النفوذ والهيمنة الامريكية في اطار واقع العولمة.
- 5- كون النفط ثروة ناضبة وحقيقة قرب بدء انحدار المخزون النفطي العالمي، كما تمثله نظرية ذروة النفط (Peak Oil Theory) في الشكل التالي [21]:



نظرية ذروة النفط

ثانياً: الامن الغذائي

في عام 2050 سيتجاوز عدد نفوس الارض تسعة بليون نسمة (UNDP, 2011) وسيزداد الطلب على الغذاء بنسبة 70% (FAO, 2009) مما يستوجب الاستثمار في الغذاء بما يتجاوز 83 بليون دولار امريكي سنويا (وهي معدلات اكثر بخمسين مرة من معدلات الاستثمار الحالي) لمواجهة تحديات مستقبلية مؤكدة في جانب توفير الغذاء (FAO 2009, OECD-FAO 2010). ان من ضمن التحديات

عبد الوهاب الخطيب

الرئيسية لتوفير الغذاء في العالم هو شحة الاراضي الزراعية نتيجة الاستخدام المفرط في زراعة الوقود الحيوي، واعتبر هذا من مسببات ازمة الغذاء العالمية في 2008 (Cotula and others 2009 Fairley 2011). ان تواضع انبعاثات غازات الدفيئة مع نجاح تطوير الجيل الثاني من الوقود الحيوي، سيؤدي الى استغلال 1500 مليون هكتار من الارض في زراعة الوقود الحيوي بحلول عام 2050 وهي مساحة تعادل الارض القابلة للزراعة حاليا في العالم اجمع (Field and others 2007). شجع ذلك العديد من الدول على الاستثمار، في دول اخرى، في زراعة الوقود الحيوي (النمسا في اثيوبيا، كندا في كينيا وموزنبيق وغانا، المانيا في اثيوبيا، فلسطين المحتلة في غانا واثيوبيا، بريطانيا في اثيوبيا وانغولا وغانا ومدغشقر و موزنبيق واورانيا وسيراليون ... وغيرها) [22].

لن يكون حال العراق افضل من غيره في مجال اولوية توفير الغذاء والحاجة اليه. فمن المؤكد ان عدد نفوس العراق، نتيجة زيادة سنوية للسكان تتراوح بين 2.66 % [23] الى 3 % [24] ، سيكون بحلول عام 2030 (بعد 18 سنة فقط من الان) 60 مليون نسمة اي ضعف تعداد نفوسه الحالي . يقابله تهديد جدي بالجفاف التام لنهري دجلة والفرات في عام 2040 [25] [26] نتيجة مجمل السدود المقامة على مجرى النهرين من جهة وتجاوزات دول الجوار على الحقوق العراقية في المياه (الاقليمية والمتشاطئة). هذا فضلا عن عدم وجود استراتيجية واضحة لتنمية الريف وتشجيع الفلاحين على العودة لمزارعهم وارضيهم التي هجروها لمجل اسباب، تتعلق بعضها بالسابق والآخر بالحديث. تصاحب كل الاسباب السابقة قصور واضح في ادارة المياه (الشرب والسقي) مما سيجعل من بلاد الرافدين (العراق) مهدد بمجاعة شاملة ونقص في امدادات مياه الشرب ستؤدي الى تعريض حياة مجموع المجتمع العراقي الى تهديدات مباشرة، فضلا عن تقويض التنمية والاجهاز على المنجزات المتحققة، وبالتالي تبديد المنفق عليها كليا.

ان تشجيع القطاع الزراعي وتنميته لاتتأتى من توفير مستلزمات الزراعة فقط، بل تتعداها الى توفير فرص الحياة الكريمة للمزارعين. فالبنية التحتية الملائمة، والرعاية الصحية، وتوفير مدارس مرموقة للتعليم، وتوفير الامن، وبناء العلاقات الاجتماعية المبنية على احترام القانون، والتعاون المجتمعي، وتوفير فرص التسويق، والنقل، كلها مستلزمات يجب

عبد الوهاب الخطيب

توفيرها لغرض ارجاع الفلاح الى ارضه وضمان عدم تطلعه الى الهجرة الى المدينة. كذلك فان التوازن الخدمي بين المدينة والريف يشكل قاعدة استدامة الزراعة وتحقيق اقتصاد زراعي اخضر.

ثالثاً: مكافحة الفساد

انه لمن المؤسف ان يصنف العراق في عام 2010 كرايع دولة في الفساد، تسبقه (وبحسب التسلسل)؛ افغانستان، ميانمار و الصومال [27]. جاء هذا في تصنيف عالمي تعدده الشفافيه الدولية (Transparency international) وبموجب نشرتها لمؤشرات مدركات الفساد للعام 2010 (2010 Perception Index) والتي توضع بموجب اداء المؤسسات الحكومية في 178 دولة في العالم. تبعها في عام 2011، وفي احصاء جديد لنفس المنظمة، تسلسل 175 من بين 182 دولة في العالم [28].

ان صلة الفساد بالتنمية المستدامة مباشرة، وقطعا هي عكسية. فالفساد هو المعوق الاول لاي منجز تنموي ويمثل، فضلا عن تعويقه للتنمية، هدر للموارد الطبيعية والتي هي مصدر الثروات، ومحجم للاستثمارات في رؤوس اموال المجمعات السكانية المستدامة عموما. من المؤكد ان الفساد وبكافة اشكاله يكون تائيره المباشر اشد على الطبقات الفقيرة في المجتمع، والتي لاتتمكن من تقديم الرشى مما يعرقل تطورهم وتحد من مشاركتهم في تنمية الدولة. كما ان الفساد يعوق الاصلاحات المؤسسية اللازمة للتحول للاقتصاد الاخضر وهو (الفساد) بذلك يكون العقبة الكبرى في (المسار الاخضر).

صدر عن معهد السلام الامريكي United States Institute of Peace تقرير اعده في العام 2010 [29] عن طبيعة الصلة بين الحكم الرشيد، الفساد، والنزاعات. يبين التقرير، وبشكل واضح، خلاصة دراسات حال (Case Study) عدة دول تشابكت فيها مؤشرات الفساد مع ادارة الدولة وظهور نزاعات محلية، ادت بمجملها الى انهيار الدولة كليا .

يعرف التقرير الفساد بانه اِسْءاء استخدام السلطة من قبل اولئك الذين يملكونها، ويستغلون وضعهم الرسمي في استغلال السلطة التي عهدت اليهم من أجل تحقيق مكاسب خاصة. كما يشدد التقرير على ان الفساد ينشئ نظام فيه، المال والعلاقات، تحدد من له حق الوصول الى الخدمات العامة ومن يحصل على معاملة تفضيلية.

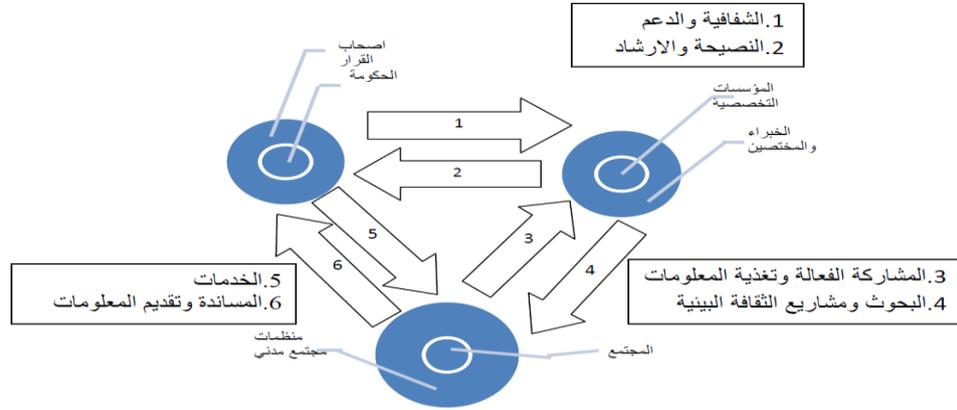
عبد الوهاب الخطيب

من مبادئ "الحكم الرشيد" الرئيسية هي المشاركة الجماهيرية والمساءلة والشفافية وسيادة القانون، حيث يكون المواطنون فيه على قدم المساواة في ظل القانون بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، والحالة الاجتماعية، والسلطة الاقتصادية، أو خلفيتهم العرقية. المشاركة الجماهيرية تساعد كثيرا في تخفيف الصراعات المحتملة عن طريق توفير المنتديات العامة المشروعة وآليات للحوار السلمي، والتي يمكن من خلالها للجمهور المشاركة في الحياة السياسية (من خلال الانتخابات، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) ومراقبة أداء الحكومة وإبقاء السلطات السياسية تحت المساءلة. مما يعزز مثل هذه المساءلة هو سيادة القانون، والذي يشمل العمليات والقواعد والهياكل، للسكان والمسؤولين الحكوميين وتجعلهم مسؤولين قانونا عن أفعالهم، وفرض العقوبات عليهم ان كانوا قد انتهكوا القانون [28].

ان قراءة معاكسة لهذا التقرير تبين، وبجلاء تام، كيف ان الفساد يمكن ان يكون سلاحا فتاكا بيد اعداء الشعوب. فالفساد مهلك للموارد ومقوض للتنمية ومفسد للمجتمع وبالتالي يتسبب بانهيار الدول ومهما تقطع اشواطاً في البناء التنموي.

المناقشة

التنمية المستدامة مفهوم جديد للتنمية يستند الى الى ضرورة التكامل الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في البناء التنموي لكي تتحول التنمية من مفهومها التقليدي الى "النمو الاخضر". يشترط ان يكون هذا البناء مرتكزا على اسس الاستدامة (عجلات الاستدامة)؛ التقنيات المبتكرة، المجتمع الواعي لدوره في التنمية، والحكم الرشيد. كما يبين الشكل ادناه، فان التعاون البناء بين الحكومة والمجتمع والمؤسسات التخصصية ضرورة حتمية لعملية التحول نحو التنمية المستدامة (مع اهمية الاشارة الى ان متخذي القرار، وبحسب تسلسل المسؤولية، هم من يجب ان يكونوا المبادرين).



الشراكة الثلاثية

المجتمع، الحكومة والمؤسسات التخصصية

(مقداد الخطيب، تشرين اول 2009)

تقليديا، الاقتصاد دعامة اساسية للتنمية ولكي يتحول الى اقتصاد داعم للتنمية المستدامة، آنذاك يجب ان يؤطر بتفاعله مع البيئة والمجتمع ليصبح اقتصادا مستدام او ما يعرف بضمن هذه الورقة بالاقتصاد الاخضر.

هناك فوارق اساسية بين المفهومين (الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الاخضر) تتمثل في مصادر مختلف النشاطات الاقتصادية وكيفية استغلالها. ففي الاقتصاد الاخضر يراعى مبدأ "القدرة الاستيعابية" والتي وببساطة تعني؛ قدرة النظم الاحيائية و الموارد الطبيعية على خدمة عدد معين من البشر دون استنفاد تلك الموارد. كما ويهتم الاقتصاد الاخضر باستغلال الموارد في تحقيق منجزات متوازنة باتجاه الاهداف التنموية للالفية الثالثة (الاهداف الانمائية الثمانية MDGs).

ينعقد مؤتمر ريو 2012 استجابة لمبادرة الاقتصاد الاخضر التي اقترحتها برنامج الامم المتحدة للبيئة في ظروف ازمت عالمية عاصفة (بيئية واقتصادية). فالحاجة الملحة للطاقة، وتفشي الفقر، والبطالة، والجفاف، والتغير المناخي، واستفحال عدد الجوع، والزيادة السكانية الهائلة المصاحبة لعدم العدالة في توزيع الثروات كلها سمات باتت عناوين لتردي الواقع الانساني في العالم اجمع.

لا شك في ان تحقيق الاقتصاد الاخضر هو من اولى مهمات اية دولة تسعى الى تنمية مستدامة تضمن حاضرها ومستقبل اجيالها على حد سواء. ان الاقتصاد الاخضر كان

عبد الوهاب الخطيب

حاضرا في اولويات التنمية المستدامة منذ نشأتها في 1987، وبعدها في مؤتمر ريو 1992، واجندة 21، وما تلاها من المؤتمرات والنشاطات الدولية ومقررات منظمات الامم المتحدة على مستوى الدول كافة.

ان اختيار هذا الوقت بالذات للتركيز على الاقتصاد الاخضر، وبحسب UNEP، هو لاجناد محرك جديد للاقتصاد العالمي وتوفير فرص عمل من جهة ومن جهة اخرى تحقيق اقتصاد عالمي نظيف بيئيا.

مثلما هو الحال دائما، فان القرارات الجديدة لابد وان تكون فيها فوائد ومضار بالنسبة للبعض. اما بالنسبة للقرارات (المتوقعة) من مؤتمر ريو 2012، فن المؤكد ان تشهد مرحلة ما بعد المؤتمر تأسيس وكالة دولية للبيئة ستمر بمخاض سيستمر لحين، ومن ثم سيبدأ تفعيل مقررات متخذة مسبقا منذ ريو 1992 ولحد الان في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد المستدام. ستكون لبعض القرارات تاثيرات قاسية على العراق في المدى القريب ولكنها ستكون مجدية ومفيدة له على المدى البعيد، بشرط توجه الدولة الى التنمية المستدامة وفي كافة مفاصلها؛ الاقتصادية، البيئية والاجتماعية.

تحتاج عملية التحول نحو اقتصاد اخضر الى موارد مالية واصلاحات مؤسسية ومجتمعية لن يمكن تحقيقها الا بتغيير طريقة التفكير ومنهجية التخطيط لدى متخذي القرار.

لن يكون من السهل على العراق الامتثال للمقررات الدولية في جانب تقليل انبعاثات الكربون لكون معظمها متاتية اصلا من مجمل العمليات النفطية (الملوثة اصلا) والتي هي مورد العراق الوحيد. علما بان العراق مصنف (في عام 2008) بالتسلسل 38 من بين 215 دولة في تسببه بالتلوث الكربوني العالمي. فهو يحرر سنويا بحدود (103000) طن مكعب من غاز ثاني اوكسيد الكربون مما يجعله يتسبب في 0.34 % من التلوث العالمي بالكربون [30]. فان كانت نسبة التلويث العالمي للعراق هكذا في عام 2008 فكيف هي الآن بعد ارتفاع معدلات الانتاج النفطي منذ 2008 الى الآن؟ من المؤكد بان المهمة الاساسية للوكالة المقترحة التأسيس، هي في فرض عقوبات او ضرائب على الدول التي تتسبب في التلويث العالمي وبهذا سيقع العراق تحت طائلة المسؤولية في هذا الجانب وسيتحمل كلف اضافية تستقطع من الناتج القومي. على سبيل

عبد الوهاب الخطيب

المقارنة يجب توضيح كون ماليزيا وبرغم اقتصادها المتين فمرتبتها ضمن نفس الجدول 27، تركيا 23 وإيران تسلسلها 8. اما الصين فبرغم كونها الدولة الملوثة الاولى في العالم فهي ايضا الاولى في استخدام الطاقة المتجددة بينما العراق لم يكن له ذكر في جدول الدول التي تستخدم الطاقة المتجددة.

المسألة الاخرى تتعلق بالتحول التقني نحو الاقتصاد الاخضر، وهو ايضا من صلب مهام المرحلة العالمية الجديدة. ان هذا التحول سيكلف العراق مبالغ طائلة وخصوصا في ظل واقع متردي في مجالات؛ البحث العلمي الحالي و البحوث التطبيقية و تطوير تقنيات التنمية المستدامة و براءات الاختراع، مما سيجبر العراق على استيراد تلك التقنيات من مصادر التصنيع ونكون حينها قد بددنا موارد هائلة يفترض ان تكون من نصيب العراقيين.

اما في جانب الاستشارات والتخطيط في مجال التحول نحو الاقتصاد الاخضر، فان غياب مفهوم التنمية المستدامة عن ذهنية معظم اصحاب القرار في كافة القطاعات (العام والخاص) وعدم الاهتمام بالخبراء والمؤسسات العراقية العاملة في هذا المجال ستجبر العراق مرة اخرى على منح عقود لخبراء اجانب في مجال الاستشارات والتخطيط للتنمية المستدامة وستكلف الاقتصاد العراقي ثروة اضافية اخرى.

كل هذه الاجراءات يجب ان تتممها اصلاحات مؤسسية، في كافة القطاعات الخدمية والانتاجية، داعمة لعملية التحول نحو الاقتصاد الاخضر. فالدعم الحكومي يجب ان يقلص في المجالات الملوثة ويزداد في مثيلاتها المحافظة على البيئة. كذلك الضرائب، يجب ان تتحول من مفهوم تحصيل نسب من ارباح الانتاج الى "تحديد الضرائب" لدعم الاقتصاد الاخضر وزيادة فرص العمل واجتثاث الفقر، بزيادة نسبها على الانتاج الملوث في حين ترفع عن كاهل المواطن المنتج غير الملوث. ان عملية التغيير والاصلاح المؤسسي لن تكون ممكنة في ظل فساد اداري مستشري ومحاصصة سياسية باتت تتحكم في مقاعد المسؤولية وتحديد مواصفات المسؤول في مؤسسات الدولة.

بالرغم من التحديات الرئيسية (آفة الذكر) التي تواجه الاقتصاد الاخضر في العراق، فهناك فرص يمكن اقتناصها لتذليل الصعوبات وتحديد تلك التحديات على شرط، تفاعل مكونات هذه الفرص وتأزر عناصرها.

عبد الوهاب الخطيب

يمكن تحديد فرص مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر في العراق بالعناوين الرئيسية الثلاثة:

1- الادارة الرشيدة

2-التشريعات

3-التقنيات المبتكرة

تشمل الفرص اعلاه مجمل الاجراءات التي يمكن ان تساعد في الانطلاق نحو تحقيق النجاح في التنمية المستدامة عموما وبضمنها الاقتصاد المستدام (الاخضر).

فالتقنيات الخضراء ضرورية لتفادي التلوث البيئي، كما انها مهمة لضمان كفاءة الانتاج باقل استهلاك ممكن للموارد الطبيعية (الانتاج والاستهلاك المستدامين) وكذلك التشريعات الضامنة للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر. فالمواد الضارة، سواء المصنعة محليا او المستوردة، تضر بسلامة الفرد كما غيرها تتسبب بمخلفات غير قابلة للتحلل. كذلك يفترض بالتشريعات ان تشجع على الانتاج الاخضر وتمنح التسهيلات للمشاريع الخضراء في حين تحاسب الملوث وتردعه. ان تطوير التشريعات، بحسب المستجدات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ضرورة ومنهج يجب اعتماده في مجمل عملية ادارة الدولة.

اما الادارة الرشيدة، فهي قاعدة الهرم التي تتكأ عليها مجمل عمليات التحسين والتطوير. لا بد من ان تتمتع قيادات المؤسسات العامة، كما هي في القطاع الخاص والمختلط، برؤيا واضحة في مسارها نحو التنمية المستدامة وتحقيق اقتصاد اخضر في اطار خدمات مجتمعية (داخل وخارج مكان العمل) موائمة للبيئة، وداعمة للقدرات، ومترفعة عن الاضرار (الشخصي والعام)، من خلال مراقبة العاملين وتوجيههم ومحاسبة المقصر وعدم فسح المجال لاي من الثغرات التي قد تؤدي الى تشجيع الفساد ومهما كان نوعه، والاستعانة بالتشريعات والتقنيات المبتكرة والحديثة لضمان حسن مسار المؤسسات نحو تنمية مستدامة.

التوصيات

عبد الوهاب الخطيب

من اجل وضع استراتيجية التحول نحو التنمية المستدامة ولضرورة البدء الفوري بتحريك القطاعات (العام والخاص) نحو الاقتصاد الاخضر، وضمان المشاركة المجتمعية لهذا التوجه نوصي بالتالي:

1- البدء الفوري بتوضيح مفهوم التنمية المستدامة وما يتضمنه من الاقتصاد المستدام (الاخضر) من خلال ورش عمل يحضرها مستويات ادارية متقدمة (وزراء، وكلاء وزراء ومدراء عامون) ومن كافة الوزارات لكون التنمية المستدامة متصلة بعمل كافة الوزارات دون استثناء.

2- المباشرة بجمع اصحاب القرار مع الشركاء الحقيقيين (القطاعات الانتاجية؛ العام والخاص؛ زراعة وصناعة وخدمات) في طاولات مستديرة يمكن من خلالها تبادل وجهات النظر في السبل الممكنة للتحول الى الاقتصاد الاخضر وعلى مستوى كافة القطاعات المشمولة بالتحول.

3- تشكيل لجنة مهنية متخصصة بالتنمية المستدامة ترتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء والبدء باعداد استراتيجية التنمية المستدامة للعراق. فبحسب توصيات الامم المتحدة وكما هو معمول به في الدول المتقدمة، ترتبط هيئات التنمية المستدامة باعلى مستوى حكومي لتمكينها من حصر المعلومات والمتابعة وضمان حسن التنفيذ.

4- التوجيه بالبدء باجراء البحوث والدراسات المتصلة بعمليات التحول نحو التقنيات النظيفة وتشجيع الحصول على براءات اختراع لمثل هذه البحوث.

5- اشتراط استخدام التقنيات النظيفة لكافة الشركات الاستثمارية العاملة في مختلف القطاعات، وخصوصا، قطاع النفط.

6- توجيه كافة القطاعات الحكومية للبدء باعداد ميزانية التحول نحو الاقتصاد الاخضر (بعد حضورهم ورش عمل متصلة بالتنمية المستدامة).

7- دعم المؤسسات المهتمة بالتنمية المستدامة واعطائها الاولوية في مجال البحث والتطوير؛ التقني والاجتماعي.

8- اعداد دراسة شاملة وعلمية لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الاخضر وطلب الدعم الدولي لتنفيذها .

9- الاتجاه نحو الصناعة التحويلية للنفط.

عبد الوهاب الخطيب

- 10- التخطيط الحضري للريف وتحسين ظروف معيشة الفلاح العراقي.
- 11- تكثيف العمل الدبلوماسي مع دول الجوار لتأمين مياه السقي للفلاحين.
- 12- الادارة الرشيدة لمنظومة السقي على مستوى العراق وادخال التقنيات الحديثة في السيطرة على عملية الارواء الزراعي.
- 13- دعم البحوث الزراعية التطبيقية.
- 14- معالجة معوقات تطوير التسويق الزراعي.
- 15- التشجيع على الاستثمار المحلي او الاجنبي (المشروط) في الاستثمار الزراعي.
- 16- التاكيد على تخفيض الانفاق الحكومي وتقليص الميزانية التشغيلية للدولة الى الحدود الدنيا الممكنة.
- 17- عدم التشجيع على زيادة استهلاكية المواطن بزيادة رواتبه وتعويضه بخدمات عامة تلبي احتياجاته.
- 18- مراقبة السلع المستوردة ووضع اسس جديدة لموافقات الاستيراد مبنية على مبادئ التنمية المستدامة وامكانية تدوير او اعادة استخدام مخلفاتها.
- 19- التاكيد من سلامة المنتج المحلي وخضوع العملية الانتاجية المحلية للرقابة بتقنيات مناسبة مع التشديد على ان (الرقابة من خلال لجان التفتيش يشجع على الفساد ويجب ايقافه).
- 20- تفعيل الدور التنموي للوزارات كافة وتعريفها بمهامها في انجاز التنمية المستدامة حيث يجب التاكيد على انه (ليس هناك وزارة ليس لها دور في التنمية المستدامة) ومن كانت كذلك فالاجدر بها ان تلغي.
- 21- دعم القطاعات الصناعية المحلية بتوفير تقنيات نظيفة.
- 22- تاسيس نظام ضرائبي جديد جاذب (للاستثمار المحلي والاجنبي من اجل التنمية المستدامة).
- 23- الاهتمام بالقطاع الموازي والتشجيع على شموله بالخطط التنموية للعراق.
- 24- تشجيع الطلبة وعلى كافة المستويات على الابتكار والاختراع.
- 25- دمج مفهوم التنمية المستدامة في العملية التربوية (مناهج وممارسات).

عبد الوهاب الخطيب

26- دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية المستدامة والاستفادة من تواصلها المجتمعي في خلق ثقافة (المجمعات السكانية المستدامة).

27- العمل المشترك لكافة دوائر ومؤسسات الدولة في استحداث (حي سكاني مستدام) يمكن ان يكون نموذجاً (علمي وعملي) للعراق كافة يمكن ان يحتذى به لبناء المجمعات السكانية المستدامة على مستوى العراق.

المصادر

- [1] Our Common Future, Chapter 1: A Threatened Future, 49.
- [2] Mukdad Al-Khateeb, IFEE2010, International Forum on Engineering Education 2010, , U.A.E., "The Participation of High Education in the Instantaneous Preparation of Sustainable Development Human Resources", , 23-25 Nov. 2010, Shariqa University.
- [3] United Nations Development Program, <http://www.beta.undp.org/undp/en/home/mdgoverview.html>.
- [4] UNEP, Green economy, <http://www.unep.org/greeneconomy/>
- [5] UNEP, What is Green Economy, <http://www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI/WhatisGEI/tabid/29784/Default.aspx>
- [6] UNEP, Green Economy, Green Economy Report; A Preview, <http://www.unep.org/greeneconomy/ResearchProducts/tabid/4605/Default.aspx>
- [7] UNEP, Why a Green Economy Matters for Least Developed Countries, <http://www.unep.org/greeneconomy/ResearchProducts/tabid/4605/Default.aspx>
- [8] UNEP, Driving a Green Economy Through Public Finance and Fiscal Policy Reform, <http://www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI/WhatisGEI/tabid/29784/Default.aspx>.
- [9] UNEP, What is GEI (Green Economy Initiative), <http://www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI/WhatisGEI/tabid/29784/Default.aspx>
- [10] By Resource, UNEP, <http://www.unep.org/pdf/towardsgreeneconomy-flyer.pdf>
- [11] RIO +20, The United Nations Conference on Sustainable Development, <http://www.uncsd2012.org/rio20/>
- [12] RIO +20 The Future We Want, <http://www.un.org/en/sustainablefuture/>
- [13] RIO +20, The United Nations Conference on Sustainable Development,, Themes of the Conference, <http://www.uncsd2012.org/rio20/about.html>
- [14] By Resource, <http://www.bloomberg.com/news/2011-02-21/-green-economy-needs-1-3-trillion-investment-per-year-un-says.html>
- [15] By Resource, http://www.photius.com/rankings/economy/budget_revenues_2011_0.html

[16] ا.د. عبد الحسين محمد العنبيكي، ا.م.د. حيدر عبد حسن الجبوري، مهدي عزيز محمد الشلال. "تحليل موازنة (

2011) في العراق وبيان مدى اتساقها مع خطة التنمية القومية للأعوام (2010 . 2014) دراسة مقدمة إلى هيئة

المستشارين في مجلس محافظة بابل"، جدول رقم 2.

[17] ا.د. عبد الحسين محمد العنبيكي، ا.م.د. حيدر عبد حسن الجبوري، مهدي عزيز محمد الشلال. "تحليل موازنة (

2011) في العراق وبيان مدى اتساقها مع خطة التنمية القومية للأعوام (2010 . 2014) دراسة مقدمة إلى هيئة

المستشارين في مجلس محافظة بابل"، جدول رقم 4.

- [18] By Resource, <http://www.dailymail.co.uk/news/article-1317571/Iraqs-oil-reserves-increase-25-cent-143-1-billion-barrels.html>
- [19] By Resource, <http://oilandpolitics.com/index.htm>
- [20] The Joint Operation Environment (JOE), Feb. 18, 2010
- [21] Hubbert, Marion King, "Nuclear Energy and the Fossil Fuels' Drilling and Production Practices", June 1956
- [22] UNEP Global Environmental Alert Service (GEAS), Taking the pulse of the planet: connecting science with policy, July 2011, www.unep.org/GEAS
- [23] By Resource, <http://www.mapsofworld.com/iraq/iraq-population.html>
- [24] National Report of Human Development Status in Iraq 2008
- [25] Iraqi daily Times, <http://iraqdailytimes.com/un-tigris-and-euphrates-rivers-could-completely-dry-up-by-2040/>
- [26] Water in Iraq: Facts and Figures, <http://iq.one.un.org/documents/155/UNICEF%20media%20advisory%20and%20facts.pdf>
- [27] Corruption Perception Index 2010, http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results
- [28] Corruption Perception Index 2011, <http://cpi.transparency.org/cpi2011/results/>
- [29] Governance, corruption, and conflict, A study guide series on peace and conflict For Independent Learners and Classroom Instructors, United States Institute of Peace, Washington, D.C.
- [30] United Nations Statistics Division, Department of Economical and Social Affairs, Carbon dioxide emissions (CO2), thousand metric tons of CO2 (CDIAC), <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/SeriesDetail.aspx?srid=749&crid=>